

## مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

تجربة الجماعات المحلية في تفعيل المواطنة البيئية الرقمية لحوكمة القرار البيئي

**The experience of local groups in activating digital environmental citizenship for environmental decision governance**

أميرة بليل<sup>1\*</sup>، حمزة عياش<sup>2</sup>، بوبكر حربوش<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج كلية الحقوق و العلوم السياسية ، (الجزائر)،

amira.bellil@univ-bba.dz، مخبر العدالة السيبرانية

<sup>2</sup> جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج كلية الحقوق و العلوم السياسية، (الجزائر)،

ayache@univ-bba.dzhamza، مخبر العدالة السيبرانية

<sup>3</sup> جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج كلية الحقوق و العلوم السياسية ، (الجزائر)،

boubakeur.harbouche@univ-bba.dz، مخبر العدالة السيبرانية

تاريخ النشر: 2024/09/01

تاريخ القبول: 2024/08/01

تاريخ ارسال المقال: 2024/06/01

\* المؤلف المرسل

## الملخص:

يشكل المواطن الرقمي في ظل الحوكمة البيئية الرقمية أحد أهم الفواعل في تسيير الشؤون العمومية بما فيها المجال البيئي ، بهدف الحفاظ على البيئة وتوجيه السلطات نحو التنمية البيئية المستدامة و ذلك من خلال دوره في المشاركة ،التبليغ ،الاعلام البيئي و المساءلة والتي تجسد مبادئ الحكم الراشد المحلي للدولة الجزائرية .

وعليه يهدف بحثنا اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المفهوم الجديد للمواطنة الرقمية البيئية مع التركيز آليات تفعيلها بالاعتماد على دور المواطن الرقمي من خلال التطبيقات البيئية المستحدثة "تطبيقه نشكي و نظيف" على مستوى الجماعات المحلية كتجربة حديثة ودراسة انعكاساتها على تطوير ترشيد القرار البيئي و تعزيز نظام الادارة البيئية الرقمية وتقييمها عن طريق الكشف العوائق التي تحد من فعاليتها .

الكلمات المفتاحية: مواطنة بيئية ; جماعات محلية ; قرار بيئي ; تطبيقه نشكي ; تطبيقه نظيف.

## Abstract

The digital citizen under digital environmental governance is one of the most important players in the conduct of public affairs, including the environmental field, with the aim of preserving the environment and directing the authorities towards sustainable environmental development through his role in participation, reporting, environmental media and accountability, which embody the principles of local adult governance of the Algerian state.

Accordingly, our research aims to study the new concept of environmental digital citizenship, focusing on the mechanisms of its activation based on the role of the digital citizen through the new environmental applications "the application of doubt and clean" at the level of local communities as a modern experience and study its repercussions on the development of rationalization of environmental decision and the strengthening the digital environmental management system and evaluation by detecting the obstacles that limit its effectiveness.

**Keywords:** environmental citizenship; local groups ;environmental decision; application NECHKI clean application ..

## مقدمة:

أدى التحول الإداري الرقمي للدولة الجزائرية الى تبني الرقمنة في جميع قطاعاتها الحكومية، بما فيها قطاع الداخلية، حيث عملت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية على انتهاج استراتيجية مركزية و تفعيلها على مستوى الجماعات المحلية ،بخصوص المجال البيئي وإرساء مفهوم جديد للمواطنة البيئية الرقمية وذلك لتفعيل مبادئ الحكم الراشد المحلي والديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي والتركيز على دور المواطن العصري في المشاركة وتسيير الشأن المحلي، باعتباره الاقرب الى الادارة المحلية و إلى واقع المشاكل البيئية والأدري باحتياجاته فهو الهدف الاول و الأخير من النشاط الإداري المحلي بمخلف مجالاته.

وتكمن أهمية موضوع المواطنة الرقمية البيئية في حداته وكونه يتناول احد اهم الجوانب الحياتية الواقعية وهو الجانب البيئي الذي يؤثر و يتأثر به المواطن، الادارة و الدولة على المستويين الوطني و الدولي باعتبار ان حق المواطن في العيش ضمن بيئة صحية و سليمة هو حق دستوري وواجب أساسي و التزام دولي للدولة الجزائرية في إطار تحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة خاصة في ظل تزايد المشاكل البيئية بسبب النشاط الصناعي و الزراعي والمشاريع المختلفة.

كما أن واقع الجماعات المحلية يعكس محدودية الاهتمام بالمجال البيئي ،مقارنة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الامر الذي يجعلنا نتساءل عن مدى نجاعة المواطنة البيئية كآلية حديثة في تطوير الأداء البيئي للجماعات المحلية من حيث فعالية قراراتها البيئية نحو ترشيد البيئة المحلية و تحقيق مبادئ التنمية المستدامة ؟ حيث تتفرع عن هذه الاشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية الآتية:

ما المقصود بالمواطنة البيئية الرقمية؟ وما مدى نجاح أو فشل تجربة المواطنة الرقمية البيئية في ترشيد القرار البيئي للجماعات المحلية و توجيهه نحو التنمية المستدامة؟

للإجابة عن الاسئلة السابقة سنتبع في دراستنا للموضوع المنهج الوصفي التحليلي وذلك بغية وصف و تحليل المفهوم الجديد للمواطنة البيئية الرقمية و تحديد خصائصها ومظاهرها ومن ثم تحديد آليات تجسيدها من خلال التطبيقات الرقمية المستحدثة من قبل وزارة الداخلية و المفعلة على مستوى الجماعات المحلية 'تطبيقة نشكي و تطبيقة نظيف'NDIF' كنموذج تطبيقي للمواطنة البيئية على المستوى المحلي ثم نختم بتقييم هذه التجربة الجديدة ونستخلص اهم النتائج المتوصل اليها وكذا التوصيات التي من شأنها اضعاف النجاعة و الفعالية في تطوير أداء الادارة المحلية و ترشيد قراراتها البيئية المستدامة وكل ذلك وفق خطة ثنائية بحيث نتطرق في المبحث الاول النظري لمفهوم المواطنة البيئية الرقمية للجماعات المحلية في الجزائر من تعريف وخصائص المواطنة البيئية الرقمية ومن ثم دراسة مظاهر المواطنة البيئية من خلال تطبيقيتي نشكي ونظيف الرقمتين والمفعلتين على مستوى الجماعات المحلية ثم نتقل الى المبحث الثاني التطبيقي لدراسة و تقييم تجربة الجماعات المحلية في مجال المواطنة البيئية الرقمية وانعكاساتها على ترشيد القرار البيئي المستدام من حيث تأثير المواطنة الرقمية البيئية على ترشيد القرار البيئي في اطار التنمية المستدامة وتحديد اهم عوائق المواطنة البيئية الرقمية التي تحول دون نجاعة تحقيق الاهداف المركزية و المحلية في هذا المجال.

ثم نختم دراستنا بأهم النتائج المتوصل اليها وكذلك مجموعة من التوصيات.

## المبحث الأول: مفهوم المواطنة البيئية الرقمية للجماعات المحلية في الجزائر

بما أن المواطن يسعى جاهدا للحصول على كافة حقوقه من دولته، فهو ملزم القيام بواجباته نحوها حتى تتولد رابطة المواطنة بينهما، بداية بضمنان الحق ومن ثم تقديم الواجب الوطني ومن هنا تبرز قيم المواطنة الحقيقية بينه و بيئته الطبيعية او الصناعية ونظرا لأهمية المواطنة البيئية في ضمان حق المواطن المكفول دستوريا بالعيش وسط بيئة صحية و سليمة، فان تقويم سلوك الفرد اتجاه حماية بيئة دولته هو واجب اساسي وسنحاول التفصيل اكثر لفهم المقصود بالمواطنة البيئية الرقمية اولا عن طريق تحديد تعريف واضح للمواطنة البيئية الرقمية في المطلب الاول وثانيا تحديد مظاهرها من خلال التطبيقات البيئية المفعلة من قبل الجماعات المحلية في الجزائر ضمن المطلب الثاني من المبحث.

### المطلب الأول: تعريف المواطنة البيئية الرقمية

تختلف وتتعدد التعريفات المرتبطة بالمواطنة البيئية باختلاف زاوية التعريف، فهناك من يعرفها على أساس علاقة بين المواطن و الدولة و هناك من يربطها مباشرة بالانتماء السياسي و يرى آخرون انها تعبير للمواطن عن حقه وواجبه نحو دولته، حيث سنوضح اكثر أوجه النظر من خلال تحديد معنى المواطنة البيئية في الفرع الاول من هذا المطلب قبل ان نتقل لتحديد المقصود بالمواطن الرقمي ضمن الفرع الثاني.

### الفرع الأول: معنى المواطنة البيئية

تختلف معاني المواطنة البيئية حسب طبيعة العلاقة المنظور اليها من طرف الفقهاء والقانونيين بين المواطن ودولته، فهناك من يقصد بها "أنها تلك العلاقة الفاعلة بين المواطن و بيئته الطبيعية( من ارض و هواء و ماء...) أو الصناعية(كل ما للإنسان دخل فيه) و ما ينتج عنها من حقوق بيئية ( كالحق في بيئة سليمة، الحق في الموارد الطبيعية ، الحق في التنمية المستدامة ) و مقابلها التزامات بيئية (كواجب حماية البيئة) من كل المخاطر التي تهددها كالتلوث و استنزاف الموارد و الطاقات الطبيعية<sup>1</sup>.

كما يمكن تعريفها من زاوية أخرى بأنها واجب شخصي من المواطن لاكتساب المعارف حول البيئة و المحيط و اتخاذ اجراءات بيئية كمسؤولية مشتركة من الافراد و الحكومات و مشاركة المواطنين في التسيير البيئي . وعليه فان مفهوم المواطنة البيئية يدفع بالأفراد و المجتمعات على التفكير الجدي في الحقوق و في تحديد المسؤوليات البيئية ، باعتبارهم جميعا مقيمين وسط بيئة وكوكب أرض واحد<sup>2</sup>،

كما تعرف الوكالة البريطانية للبيئة المواطنة البيئية " على أنها وجوب توجيه أفكار المواطن من الاهتمام بالمصالح الذاتية و الحصول على الرفاهية وتلبية الاحتياجات ، نحو التركيز أكثر على الابعاد المتعلقة بتحسين البيئة و الوسط و كذا مراعاة حقوق و احتياجات الأجيال القادمة في اطار التنمية المستدامة و العدالة البيئية بين الاجيال ككل.

### الفرع الثاني: المقصود بالمواطن الرقمي

بعد تحديد تعريف للمواطنة البيئية لابد من معرفة المقصود بالمواطن الرقمي:

فيمكن القول بأن المواطن الرقمي هو ذلك الانسان الذي ولد خلال طفرة التكنولوجيا أو بعدها والذي تفاعل معها ولديه قدر كبير من المفاهيم حول التحول الرقمي نظير فهمه لقيمة التكنولوجيا الرقمية، فيستخدمها للبحث و السعي لإيجاد الفرص و ضمان حقوقه التي يكون لها تأثير على الحكومات و الادارات <sup>3</sup> .

بطريقة أخرى يمكن تعريف المواطن الرقمي بأنه ذلك الفرد الذي يعتمد في المطالبة على حقوقه في مختلف المجالات المتمثلة في الحصول على الخدمات ذات الجودة عن طريق تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و في المقابل، مشاركته في الحصول على الخدمة عن طريق تأديته لواجبه بواسطة الوسائل الرقمية المتاحة.

ومن جمع التعريفين السابقين، يمكن استخلاص تعريف شامل للمواطنة البيئية الرقمية للجماعات المحلية بأنها تلك العلاقة المرتبطة بين المواطن ودولته والناجمة عن تأثير المواطن على ادارة حكومته بضمان حقوقه المختلفة بما فيها الحقوق البيئية وفي المقابل التزامه نحو دولته بتغيير سلوكه من مواطن مطالب و مستهلك الى مواطن واثق واعي ومشارك في رفع انتاجية ادارات حكومته في مختلف المجالات بما فيها المجال البيئي ،عن طريق توظيف الجماعات المحلية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال من تطبيقات ، برامج ، أنظمة معلومات وأجهزة رقمية تضمن تفعيل الاعلام البيئي له وحقه في الحصول على المعلومات اللازمة واشباع حاجياته ،في مقابل مشاركته في تسيير الشأن العمومي وترقية الاداء المحلي لتحقيق جودة الخدمات العمومية.

### المطلب الثاني: مظاهر المواطنة البيئية من خلال تطبيقتي نشكي Nechki و نظيف NDIF المفعلتين على مستوى الجماعات المحلية

باعتبار توجه الجماعات المحلية الجديد، نحو تكريس مبادئ الديمقراطية التشاركية و الحوكمة البيئية الرشيدة ظاهر من خلال اشراك المواطن المحلي في تسيير الشؤون البيئية و التعبير عن المواطنة البيئية الرقمية ،عملت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية على استحداث تطبيقات رقمية تشمل المجال البيئي باعتباره مسؤولية الدولة

و المواطن على حد سواء، حيث سنحاول من خلال النقطة الأولى تحديد مظاهر المواطنة البيئية الرقمية من خلال تطبيق نشكي ومن ثم في نقطة ثانية دراسة مظاهر المواطنة البيئية الرقمية من خلال تطبيق نظيف

#### الفرع الأول: مظاهر المواطنة البيئية من خلال تفعيل الجماعات المحلية لتطبيق نشكي

##### Nechki

تسعى الدولة الجزائرية لتكريس المواطنة البيئية الرقمية عن طريق سياسة الحوكمة البيئية الرشيدة، حيث عملت على استحداث أرضية رقمية تتعلق بمعالجة و التكفل بعرائض المواطنين المرتفقين وتقديم شكاوى في مختلف المواضيع الاجتماعية، الاقتصادية و البيئية وذلك للسعي في اشراك المواطن عن طريق المساءلة والشفافية التي تطرحها هذه التطبيقية في الكشف عن جميع الانشغالات التي تخص المرتفق المحلي و تحريك الجماعات المحلية نحو الارتقاء بأدائها

و تقديم خدمات ذات جودة و نوعية في ظل تطبيق مبادئ الحكم الراشد الصحيح.

- وبتحليلنا من خلال الخانات التي تظهر الادارة المعنية المركزية و المحلية ( البلدية، الدائرة، الولاية، المقاطعة الادارية، محتوى البوابة الالكترونية نشكي، نجدها تتضمن واجهتين أساسيتين:
- **واجهة أولى:** خاصة بالمرتفق الذي يمكنه الولوج الى الارضية، لأجل توجيه عريضته البيئية للإدارة التي يخاطبها وزارة الداخلية) لطرح طلبه او انشغاله بعد ملأ البيانات الخاصة به (هويته، طبيعة العريضة) ومن ثم اختيار الموضوع ضمن قائمة المواضيع المتاحة<sup>4</sup>.



- صورة توضح الواجهة الأولى لمحتوى البوابة الالكترونية نشكي لعرائض المواطنين
- المصدر: البوابة الالكترونية الرسمية نشكي لعرائض المواطنين عبر موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية.
  - **واجهة ثانية:** تتعلق بمتابعة مسار التكفل بالعريضة او الشكوى من طرف الادارة المعنية الى غاية الرد المناسب على العارض ، حيث يتضمن هذا المسار مختلف مراحل معالجة العريضة وكافة الاجراءات المتبعة بشأنها والمصالح و الهيئات المشتركة في هذا الاطار على أن لا تتجاوز مدة الاجابة عن انشغال المواطن و التكفل بشكواه كاملة 30 يوما تحت رقابة مصالح وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية<sup>5</sup>.
- حيث يسهر على تفعيل تسيير الارضية الرقمية اطرار الجماعات المحلية المؤهلين بالتنسيق مع مسؤوليهم المحليين وذلك بعد توفير الوسائل المادية لهم من انترنت و انترانت على مستوى كافة الإدارات المحلية المتدخلة في العملية لغرض التحويل الآلي فيما بينها والتنسيق الرقمي بغية اتخاذ الاجراءات المناسبة للتكفل بانشغال المواطن البيئي متعدد المواضيع.

نخص بالذكر أمثلة على عرائض بيئية (عريضة حول موضوع المصبات السائلة للمصانع في مساحات خضراء، اعتراض حول مشروع يشكل خطر على البيئة، عريضة حول تذبذب في جمع وحرق النفايات، عريضة حول تلوث المياه بفعل نشاط صناعي..الخ).

### الفرع الثاني: مظاهر المواطنة البيئية الرقمية من خلال مشاركة المواطن الرقمي في الادارة البيئية المحلية بالاعتماد على تطبيقه NDIF:

عملت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية على استحداث نظام معلوماتي للرصد و التبليغ في مجال التكفل بالنفايات "تطبيقه NDIF" وتفعيله على مستوى الجماعات المحلية وذلك في اطار تعزيز عصري لدور الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال السلامة البيئية و الحفاظ على الصحة العمومية المحددين بموجب قانوني الولاية والبلدية<sup>6</sup>.

فهو عبارة عن منصة معلوماتية موجهة للمواطن ومساعدة للإدارة المحلية لاستقبال انشغالات المرتفق المحلي الكترونيا وحلها بعد استقبالها معالجتها و تحويلها للمصالح المتدخلة، بهدف تقديم الخدمة العمومية بسرعة و فعالية، بحيث يسمح هذا التطبيق الرقمي المخصص للمرتفق المحلي عن طريق الاجهزة الالكترونية والذي يمكن تحميله عبر متجر Google ; Play store بالكشف و التبليغ عن مختلف التجاوزات البيئية الى السلطات المحلية والمتعلقة أساسا بالنفايات العمومية، بهدف معالجتها وتحقيق خدمة ذات جودة في مجال التكفل بمرفق النفايات بمختلف أصنافها<sup>7</sup>.

حيث تتجلى مظاهر المواطنة البيئية الرقمية للمرتفق المحلي و المواطن الرقمي من خلالها النقاط التالية:

- **تفعيل مبدأ المشاركة:** تسمح تطبيقه NDIF بإتاحة الفرصة لمشاركة جميع المواطنين و المرتفقين المحليين على قدر السواء على اختلاف مستوياتهم عن طريق توفير تطبيقه NDIF الموجهة لخدمة اي مواطن متضرر او له انشغال يخص مرفق النفايات المحلي في اي وقت و اي زمان كان.
- **تفعيل مبدأ النجاعة في تقديم الخدمة البيئية:** ويظهر ذلك من خلال اعتماد الجماعات المحلية على مقاربة جديدة في التكفل بخدمة المرتفق و المواطن المحلي مبنية اساسا على السرعة و النجاعة في الاستجابة و الرد عليها و من ثم التكفل الجيد بالخدمات البيئية المحلية مما يساهم في تفعيل المواطنة البيئية و من جهة اخرى زرع الثقة والمبادرة في التسيير المشترك و تحقيق رضا المواطن تجاه ادارته.
- **تفعيل مبدأ استمرارية خدمة المرفق البيئي:** بفضل الادارة الرقمية البيئية لمرفق النفايات تتيح تطبيقه NDIF المفعلة من قبل الجماعات المحلية والمتاحة على مدار 24 ساعة لأي مواطن و تمكينه من التدخل و طرح انشغاله المتعلق بمرفق النفايات في اي مكان او زمان يختاره، الامر الذي يضمن استمرارية خدمات هذا المرفق المحلي الولائي او البلدي<sup>8</sup> دون انقطاع الى غاية حل الاشكالات المطروحة و تحقيق رضا المرتفق المحلي وضمان حماية البيئة بصفة دائمة و مستمرة و الحفاظ على تنميتها المستدامة في نفس الوقت.

- **تفعيل مبدأ المساءلة:** إن التفعيل الحقيقي لمفهوم المواطنة الرقمية يبرز من خلال مبدأ المساءلة الذي بواسطة تطبيقه نظيف المقدمة من طرف الجماعات المحلية تحت رقابة وزارة الداخلية يسمح للمرتفق المحلي و المواطن من الرقابة الدائمة و مساءلة كل مسؤول محلي يتهاون او يقصر في التكفل بمرفق النفايات او يهمل واجب الحفاظ على البيئة ، عن طريق ارساله لمختلف التجاوزات و الكشف عنها ، حيث تتيح التطبيقية للسلطة الوصية على الجماعات المحلية من مراقبة تدخلات المواطن و مدى حرص الجماعات المحلية على التكفل بها .
  - **تفعيل مبدأ الشفافية في توفير الخدمة العمومية لمرفق النفايات:** يعتبر من أهم المبادئ التي تركز من مقتضيات الحكم الراشد المحلي وقد صرح به المؤسس الدستوري، لأول مرة في المادة 09 من التعديل الدستوري لسنة 2022 من خلال نصه على وجوب تفعيل مؤسسات الدولة لمبدأ الشفافية في تسيير شؤونها العمومية بما فيها الشؤون البيئية، حيث تمكن تطبيقه نظيف من فتح باب الشفافية للجماعات المحلية وذلك عن طريق تقليص الهوة بينها وبين المرتفق و تعزيز الصلة و الثقة بينهما مما يسمح بتحقيق نسبة مبادرة عالية و مشاركة في تسيير مرفق النفايات و توجيه و ترشيد المواطن لقرارات الجماعات المحلية البيئية مادامت الشفافية في تقديم الخدمة البيئية واضحة بالنسبة للمواطن و الادارة المعنية <sup>9</sup>.
  - **تفعيل مبدأ مجانية المرفق البيئي المحلي:** بفضل التحول الرقمي للإدارة البيئية المحلية و استحداث تطبيقه نظيف، أصبح بإمكان المواطن مجانا المشاركة عن بعد في التسيير البيئي المحلي ،دون تكاليف باهضة و دون مقابل مالي وطرح مختلف المشاكل والتجاوزات المختلفة لمرفق النفايات المحلي رقميا، فمجانية الخدمة التي توفرها تطبيقه نظيف تساهم في تعزيز دور المواطنة البيئية و التسيير الرشيد لهذا المرفق العمومي <sup>10</sup>.
- المبحث الثاني: تقييم تجربة الجماعات المحلية بخصوص المواطنة البيئية الرقمية وانعكاساتها على ترشيد القرار البيئي المستدام**

تعد تجربة استحداث التطبيقات الرقمية البيئية الاولى من نوعها في مجال الادارة البيئية الرقمية للجماعات المحلية، حيث حققت قفزة نوعية في مجال تعزيز المواطنة البيئية و الديمقراطية التشاركية وبعد تعرفنا على محتوى تطبيقه نظيف و نشكي مظاهر تفعيلهما لمبادئ المواطنة الرقمية البيئية باعتبارهما اهم التطبيقات المفعلة حاليا بربوع الوطن على مستوى أغلبية الولايات و البلديات ، فلابد من خلال المحور الثاني لدراستنا من تقييم هذه التجربة العصرية من حيث مدى تأثيرها على ترشيد القرار البيئي للسلطات المحلية والعوائق التي يمكن ان تحول دون فعالية المواطنة البيئية الرقمية .

#### المطلب الأول: تأثير المواطنة الرقمية البيئية على ترشيد القرار البيئي المستدام

تلعب المواطنة الرقمية البيئية كأساس للحكم الراشد و الحوكمة البيئية المحلية، دورا هاما في توجيه الجماعات المحلية تحت اشراف السلطات المركزية نحو اتخاذ القرارات الصحيحة في المجال البيئي التي تكفل من جهة خدمة المواطن بمجودة

و فعالية ، و من جهة تعزيز مبادئ التنمية المستدامة ، حيث تؤثر استراتيجية المواطنة الرقمية البيئية على ترشيد القرار البيئي المستدام من خلال النقاط التالية:

- إن تفعيل المواطنة الرقمية البيئية من خلال التطبيقين (نشكي و نظيف)، يساهم في اتخاذ قرارات بيئية رشيدة ومستدامة تفعل من مبادئ المرفق العمومي للنفايات كمبدأ المشاركة، المساواة، النجاعة، الشفافية، المجانية العدالة و المساواة ومبادئ التنمية المستدامة كالحفاظ على الموارد الطبيعية وتجنب التلوث و رسكلة النفايات وإنتاج مواد قابلة للاستعمال واستغلالها في التنمية المحلية.
- إن فعالية خدمات المرفق العمومي للنفايات بفضل تفعيل مبادئ المواطنة الرقمية يسمح من اعتماده كنموذج و توسيعه على المرافق المحلية الاخرى البيئية و غير البيئية مما يساهم في ترشيد القرارات البيئية المحلية و تطوير الاداء البيئي المحلي .
- الارتقاء بالإدارة البيئية المحلية من خلال تفعيل الديمقراطية التشاركية التي تبرز من خلال المواطنة البيئية واتحاد المواطن و الادارة المحلية في خلق و تطوير نظام جديد و عصري لتنظيم و تسيير الإدارة البيئية المحلية كفيل بتبني استراتيجيات و خطط بيئية محلية ذات فعالية.
- إن الارتكاز على المواطنة البيئية يسمح بضمان شفافية وتبسيط اجراءات تسيير الشأن البيئي المحلي واعتماد مرافق بيئية رقمية تسمح من اتخاذ قرارات بيئية ذات ديناميكية تتخللها ابعاد التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة و حمايتها من جميع أشكال التلوث مما يساهم في بقاءها للأجيال المستقبلية .
- إن الاعتماد على التطبيقات الرقمية في نظام الادارة الرقمية البيئية و الاعتماد على المواطنة الرقمية يساهم بشكل كبير في بعث السرعة في دراسة العرائض البيئية والاستجابة لمختلف الانشغالات وبالتالي تطوير فعالية النشاط المحلي البيئي، واتخاذ قرارات بيئية سليمة ذات حلول تتسم بالطابع المزدوج الحمائي التنموي و المستدام في نفس الوقت .
- إن نظام سير التطبيقات البيئية نشكي و نظيف وشارك المرتفق يسمح بضمان متابعة و مراقبة دائمة و آنية من طرف الوزارة الوصية لمعارضة العرائض المرفوعة ومنه ترشيد اتخاذ القرارات البيئية المستدامة من طرف السلطات المحلية عن طريق حسن استغلال النظام الاحصائي المرافق لها والإطلاع على مضمون ونوع الشكاوى البيئية والعرائض و التبليغات التي سبقت معالجتها وتكوين استراتيجية جديدة أكثر نجاعة في تحقيق الاهداف المرجوة والتمكن من إصدار قرارات بيئية سليمة تفعل من مبادئ التنمية المستدامة كتلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي والبيئي، حسن التكفل بانشغالات المواطنين في مجال المرفق العمومي للنفايات وتوسيع النطاق على المرافق البيئية الاخرى.

#### المطلب الثاني: عوائق المواطنة البيئية الرقمية للجماعات المحلية.

- محدودية المرافق البيئية (مرفق النفايات): إن محدودية البرامج و التطبيقات البيئية المستحدثة من طرف الجماعات المحلية كالاكتفاء بمرفق النفايات، يحد من نظام الادارة البيئية المحلية الامر الذي يضع قيودا و حدودا للمواطنة البيئية ويجعل من مشاركة المواطن و المرتفق المحلي جد محدودة، خاصة في ظل متطلبات الحكم الراشد من التنمية البيئية الشاملة الاقتصادية و الاجتماعية<sup>11</sup>.

- **نقص الوسائل المادية و البنية التحتية الرقمية:** ان عدم توفير بنية قاعدية من وسائل مادية مختلفة كالأجهزة و الحواسيب توفير الانترنت يحد من سيرورة التكفل بمرفق النفايات ويحدث تماطل ووقت كبير وعدم احترام آجال الرد على عرائض المواطن وبالتالي يؤثر سلبا على تطبيق وفعالية المواطنة البيئية عن طريق عزوف و قتل روح المبادرة للمشاركة في تسيير الشؤون البيئية من المرتفق و المواطن المحلي و الرد ينفر و يفقد الثقة بين المواطن و الادارة مما يضعف من المواطنة البيئية.
- **الامن المعلوماتي:** ان عدم وجود نظام مطلق ورسمي للأمن المعلوماتي البيئي يجعل من المواطنة البيئية في تحد امام نسبية المشاركة للمواطن و المرتفق المحلي في التسيير البيئي و ترشيد قرارات الجماعات المحلية في هذا الشأن خاصة في ظل شك المواطن من عدم ضمان حماية معلوماته الشخصية او تلك المتعلقة بالشكاوى البيئية (تطبيقه نشكي) أو الخوف من التبليغ عن التجاوزات البيئية في مرفق النفايات (تطبيقه نظيف) و الآثار التي قد تنجم عن كشفها.
- **انعدام ترسانة قانونية للإدارة البيئية الرقمية:** من اهم التحديات التي تقف امام تجسيد مبادئ المواطنة الرقمية هو انعدام وجود منظومة قانونية و تنظيم خاص بالنظام التسييري الجديد للإدارة البيئية المحلية والاكتفاء بالتجربة عن طريق اصدار تعليمات و مناشير الامر الذي لا يوضح بدقة نظام الادارة البيئية و مبادئها المواطنة البيئية من عدة جوانب(كحماية حقوق المواطن الرقمية ومجالات التدخل حقوق والتزامات المستخدم وايضا تحديد التزامات و اختصاصات وحدود هذه الادارة البيئية العصرية.
- **انعدام هندسة التكوين في المجال البيئي:** ان عدم التكوين القاعدي لمستخدمي البرامج و مسيري التطبيقات الرقمية البيئية و عدم ترسيخ السلطات المحلية للمفاهيم العصرية لحماية البيئة وتطبيقاتها للحكم الراشد المحلي و الحوكمة البيئية ، يجعل الجماعات المحلية أمام عائق كبير في تطبيق استراتيجية المواطنة البيئية الرقمية على المستوى المحلي، بالرغم من الاستشراف المركزي، مما يجعل هندسة التكوين في نظام الادارة البيئية الرقمية الشاملة امرا محتوما.
- **ضعف الثقافة البيئية لدى المواطن والمرتفق المحلي:** ان واقع الوعي الثقافي بالمجال البيئي عموما اكبر رهان للحوكمة والمواطنة البيئية وذلك لتعود المواطن على الاستقبال و الاستهلاك بدل المشاركة و تحمل المسؤولية كواجب الحفاظ على بيئة سليمة التي يعتبرها حقا له بدل الحق و الالتزام بحمايتها في نفس الوقت ولغياب خطة فاعلة خاصة بتعزيز الوعي الثقافي البيئي<sup>12</sup>.
- **ضعف التنسيق الاداري المحلي الرقمي :** ان عدم التنسيق الرقمي الفعال بين الادارات المتدخلة في عملية الشكاوى او التبليغ من المواطن في الوقت المناسب و عدم الرد عليه في الآجال المحددة قانونا، يضعف من فعالية النشاط الاداري البيئي الرقمي للجماعات المحلية وبالتالي يؤثر سلبا على تفعيل المواطنة البيئية الرقمية بعدم الثقة في الادارة والمشاركة في تسيير الشأن البيئي.

## خاتمة:

تسعى الدولة الجزائرية لتكريس المواطنة البيئية الرقمية عن طريق سياسة الحوكمة البيئية الرشيدة، حيث عملت على استحداث أرضية رقمية تتعلق بمعالجة و التكفل بعراض المواطنين المرتفقين وتقديم شكاوى في مختلف المواضيع الاجتماعية الاقتصادية و البيئية وذلك للسعي في اشراك المواطن عن طريق المساءلة والشفافية التي تطرحها هذه التطبيقية في الكشف عن جميع الانشغالات التي تخص المرتفق المحلي و تحريك الجماعات المحلية نحو الارتقاء بأدائها و تقديم خدمات ذات جودة و نوعية في ظل تطبيق مبادئ الحكم الراشد الصحيح.

من خلال تطرقنا لموضوع المواطنة البيئية الرقمية كمفهوم جديد مفعّل على المستويين المركزي و المحلي عن طريق استحداث الجماعات المحلية لتطبيقين رقميتين تمثل الاولى تطبيقية نشكي تجربة عصرية وبوابة الكترونية لتفعيل مبادئ المواطنة البيئية الرقمية من مشاركة ، محاسبة و مساءلة للسلطات المحلية و توجيهها نحو ادارة المجال البيئي واتخاذ قرارات بيئية رشيدة ،تساهم من جهة في تحسين علاقة المواطنة عن طريق التكفل بانشغاله وتحقيق رضاه وثقته في ادارته و من جهة اخرى تحقيق غاية الادارة المحلية من حماية البيئة و تحقيق اهداف التنمية المستدامة كالحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية و المستقبلية و الاستغلال الامثل لها وعدم استنزافها .

أما التطبيقية الثانية المتمثلة في تطبيقية نظيف التي تشكل قفزة نوعية في تكريس المواطنة البيئية و تقرب المواطن من الادارة عن طريق التبليغ عن جميع التجاوزات التي تطيل المرفق العمومي للنفايات وبالتالي تحريك الجماعات والمشاركة في تسيير الشأن المحلي و المساهمة في الحفاظ على البيئة من التلوث و التكفل الامثل بهذا المرفق الامر الذي ينعكس ايجابا من تحقيق مفهوم المواطنة البيئية محليا على تفعيل مبادئ المرفق العام المحلي كجودة الخدمة و استمرارية النشاط البيئي و شفافية التسيير ومجانيته.

### كما تجدر بنا الاشارة الى مجمل النتائج المتوصل اليها من خلال هذا البحث :

- **المواطنة البيئية الرقمية** هي تلك العلاقة التفاعلية المرتبطة بين المواطن ودولته والناجمة عن تأثير المواطن على ادارة حكومته بضمان حقوقه المختلفة بما فيها الحقوق البيئية وفي المقابل التزامه نحوها بتغيير سلوكه من مواطن مطالب و مستهلك، الى مواطن واثق واعى مسؤول ومشارك في رفع انتاجية ادارات حكومته في مختلف المجالات بما فيها المجال البيئي عن طريق توظيف الادارات لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال من تطبيقات و برامج و انظمة معلومات وأجهزة رقمية تضمن تفعيل الاعلام البيئي له وحقه في الحصول على المعلومات اللازمة في مقابل مشاركته في تسيير الشأن العمومي وترقية الأداء لتحقيق جودة الخدمات المحلية وسط بيئة نظيفة و صحية.

- **تمثل مظاهر المواطنة البيئية من خلال تفعيل الجماعات المحلية** لتطبيقية نشكي في الجهود المبذولة عبر نظامها الاداري البيئي الحديث وما تقدمه من خدمات بيئية من استقبال عراض المواطنين الرقمية في اي وقت وزمان ،تحويلها لدراستها و التكفل بها والرد عليها في 30 يوما كأقصى اجل ،سواء العراض المتعلقة بالمصبات السائلة، بتلوث الطبيعة ، النفايات، المشاريع البيئية ذات التأثير على البيئة و المحيط .

- تتجلى أهم مظاهر المواطنة البيئية الرقمية من خلال مشاركة المواطن الرقمي في الادارة البيئية المحلية بالاعتماد على تطبيقتي نظيف ونشكي في تفعيل عدة مبادئ منها مبدأ المشاركة، مبدأ النجاعة في تقديم الخدمة البيئية، مبدأ استمرارية خدمة المرفق البيئي ، مبدأ المساءلة، مبدأ الشفافية في توفير الخدمة العمومية لمرفق النفايات و مبدأ مجانية المرفق البيئي المحلي.
- ان ما يمكن قوله عن عملية تقييم التجربة المحلية الجزائرية في قياس نجاعة تفعيل المواطنة البيئية الرقمية عن طريق خلق تطبيقات رقمية كنشكي و نظيف ان لهذه التطبيقات دور هام يتمثل في المساهمة في توجيه الجماعات المحلية وبعث ديناميكيته في الارتقاء بنظام الادارة البيئية المستدامة و الاهتمام بالمجال البيئي و المرافق البيئية وتطويرها اصدار قرارات بيئية اكثر رشادة و توسيعها في مختلف مرافقها عن طريق دقة تحديد المشاكل البيئية من طرف المواطن و مشاركته في تفعيل مبادئ المرفق العام البيئي ومبادئ التنمية المستدامة و اهدافها كوجوب الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها ،تجنب التلوث و رسكلة النفايات وإنتاج مواد قابلة للاستعمال واعتماد خطط تنمية و بيئية اكثر نجاعة و فعالية في تحقيق رضا المواطن وتقريبه اكثر وتقوية علاقته بدولته من جهة و في حماية بيئته وتطويرها من جهة اخرى.
- رغم الايجابيات التي فعلتها مبادئ المواطنة الرقمية من خلال التطبيقتين نشكي و نظيف إلا ان الرهانات تبقى تقف عائقا امام النجاعة المطلقة للإدارة البيئية المحلية ومن اهم هذه التحديات محدودية المرافق البيئية الرقمية (مرفق النفايات) ،نقص الوسائل المادية و البنية التحتية الرقمية ،الأمن المعلوماتي ،انعدام ترسانة قانونية للإدارة البيئية الرقمية، هندسة التكوين في المجال البيئي، عدم التنسيق الاداري الرقمي.
- وعليه وكباحث قانوني في الموضوع لابد من ختام ورقتنا البحثية بمجموعة التوصيات التالية:
- استحداث منظومة قانونية خاصة بالمرافق البيئية الرقمية و آليات تفعيلها على مستوى الجماعات المحلية.
- الاستفادة من تجارب الدول الاجنبية في مجال المرافق العمومية البيئية و التطبيقات الرقمية في هذا المجال ومحاولة تطبيقها على مستوى الدولة الجزائرية بما يتماشى مع بيئتها.
- نشر الوعي الثقافي عبر مختلف الوسائل الإعلامية السمعية و البصرية بضرورة المشاركة و تفعيل دور المواطن لغرس المواطنة الرقمية كمفهوم جديد في التسيير المحلي.
- هندسة التكوين لمستخدمي الجماعات المحلية المكلفين بالتسيير البيئي الرقمي وتنظيم الجماعات المحلية لدورات تكوينية و ايام دراسية حول المفاهيم المتعلقة بالمواطنة البيئية الرقمية و الحوكمة البيئية المحلية ودورها في تطوير الادارة والبيئة المحلية وإشراك المستخدمين المكلفين بتسيير التطبيقات البيئية و المواطنين.
- تعميم المواطنة البيئية الرقمية واستحداث تطبيقات اخرى في كافة المرافق المحلية ذات البعد البيئي لتكوين نظام ادارة بيئية متكامل شامل وفعال وضمن نجاعة التكفل بانشغالات المواطن المختلفة و كذا حماية البيئة على جميع الاصعدة.

- تقوية البنية التحتية و توفير الوسائل البشرية ذات الكفاءة والوسائل المادية الضرورية لهذا النظام الرقمي العصري من اجهزة و انترنت مع الحرص على عدم انقطاعه لضمان سيرورة العمل الاداري بالتطبيقات البيئية .

## قائمة المصادر والمراجع

### أولا: النصوص القانونية

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020، ج ر، العدد 82، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020.
- تعليمية وزارية رقم 13510 تتعلق باستحداث أرضية رقمية تتعلق بمعالجة و التكفل بعراض المرتفقين، الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بتاريخ 04 أكتوبر 2021، الجزائر.
- القانون 07-12، المؤرخ في 21 فبراير 2012، المتعلق بالولاية، ج ر، العدد 12، الصادرة بتاريخ 29 فيفري 2012.
- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 يتعلق بالبلدية، ج ر، العدد 37، الصادرة بتاريخ 03 يوليو 2011.
- التعليمية الوزارية رقم 12826، المتعلقة بوضع حيز الاستغلال التطبيق المعلوماتي للرصد و التبليغ في مجال التكفل بالنفايات نظيف NDIF، الصادرة عن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، الجزائر.
- البرقية الوزارية رقم 2575، المتعلقة بالتطبيق المعلوماتي للرصد و التبليغ في مجال التكفل بالنفايات NDIF، الصادرة عن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بتاريخ، الجزائر

### ثانيا: الاطروحات و مذكرات الماجستير

- بودراهم ليندة، مبدأ الشفافية في الجزائر بين مقارنة الحكم الراشد و حدود السرية الإدارية اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية الجزائر، 2022.
- شيشون عبلة، الاشكالات القانونية لتطبيق الحكم الراشد في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د في الحقوق تخصص الحكامة و بناء دولة المؤسسات، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، الجزائر، 2022.
- حمرون ديهية، الاعلام البيئي والمشاركة: دعائم الحوكمة البيئية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، الجزائر، 2016 - 2017.

### ثالثا: المقالات العلمية

- صبرينة مرامي و نورة موسى، مشاركة المواطنين في التسيير البيئي: كتوجه حديث لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، (2022).
- فوزية زعموش، المواطن الرقمي بين تطور المشاركة الالكترونية و تأثير الفجوة الرقمية، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 01، سنة 2022 .

## الهوامش:

- <sup>1</sup> صبرينة مراحي و نورة موسى، مشاركة المواطنين في التسيير البيئي: كتوجه حديث لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، المجلد 15، العدد 01، (2022)، جامعة تبسة الجزائر، ص 1890.
- <sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 1890.
- <sup>3</sup> فوزية زعموش، المواطن الرقمي بين تطور المشاركة الالكترونية و تأثير الفجوة الرقمية، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، سنة 2022، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، ص 320.
- <sup>4</sup> تعليمية وزارية رقم 13510 تتعلق باستحداث أرضية رقمية تتعلق بمعالجة و التكفل بعراض المرتفقين، الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بتاريخ 04 أكتوبر 2021، الجزائر.
- <sup>5</sup> تعليمية وزارية رقم 13510، المصدر السابق.
- <sup>6</sup> المادة 114 من القانون 07-12، المؤرخ في 21 فبراير 2012، المتعلق بالولاية، ج ر ، العدد 12، الصادرة بتاريخ 29 فيفري 2012.
- <sup>7</sup> البرقية الوزارية رقم 2575، المتعلقة بالتطبيق المعلوماتي للرصد و التبليغ في مجال التكفل بالنفايات **NDIF** ، الصادرة عن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بتاريخ، الجزائر.
- <sup>8</sup> حسب المادة 123 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 يتعلق بالبلدية، ج ر، العدد 37، الصادرة بتاريخ 03 يوليو 2011، تضمن البلدية بالتنسيق مع مصالحها التقنية و تسهر على حفظ الصحة و النظافة العمومية عن طريق التكفل المستمر بجمع النفايات الصلبة و نقلها ومعالجتها.
- <sup>9</sup> بودراهم ليندة، مبدأ الشفافية في الجزائر بين مقاربة الحكم الراشد و حدود السرية الإدارية اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية الجزائر، ص 26.
- <sup>10</sup> التعليمية الوزارية رقم 12826، المتعلقة بوضع حيز الاستغلال للتطبيق المعلوماتي للرصد و التبليغ في مجال التكفل بالنفايات نظيف **NDIF** ، الصادرة عن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، الجزائر.
- <sup>11</sup> شيشون عبلة، الاشكالات القانونية لتطبيق الحكم الراشد في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د في الحقوق تخصص الحكامة و بناء دولة المؤسسات، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، الجزائر، ص 205-206.
- <sup>12</sup> حمرون ديهية، الاعلام البيئي والمشاركة: دعائم الحكومة البيئية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة ، بجاية، الجزائر ، 2016-2017، الجزائر، ص 117.